وقال قال ابن البناء على هذه الرواية يكفر بكل ما فطر بعلة كجلع حصاة وفي آخر وذره
وعزاه ذلك وفي الرعاية بعد رواية محمد بن عبدك وعنه يكفر من افطر بأكل أو شرب
أو استمناء أو مص على هذا وحصل الخلاف وفي رواية الحاكمية بالمحجوم وذكر ابن الزاغوني
على رواية الحاكمية كما ذكرنا ابن البنا لانه أتى محظورا الصوم كالجماع وقال العطار وأي فرق
وهذا ظاهر احسان أي بحجامة الاجري وصرح به في الجامع وشرح ابن رزين وقيل يكفر الحاجم كجامل
ومنضج ومذهب م يكفر من أكل أو شرب وحكى عنه أنه أفتى القي وبلع الحصاة التكفير
وعدمه ومذهبه أن الكفر يمنع وجوب القضاء والقضاء ومذهب ه يكفر للأكل
والشرب إن كان مما يعتاد به أو مداوي به فصل وإن طار إلى حلقه
غبار طريق أو دقيق أو دخان لم يفطر و كالنائم يدخل حلقه شيء وفي الرعاية
الصون الأولى وقيل في حق المباشر وقيل في حق الفاعل وفي الدالية
وقيل في حق الوقاد كذا قال ووجهه لتذويه ولا يفرد بحكم وله نظائر وكذا
إن طار إلى حلقه ذباب لم يفطر و خلافا للحسن بن صالح وإن احتلم أو أمنى من وطء
ليل و أو أمنى للآمن في رمضان مباشرة نهارا أو لم يفطر و وطاهر ولو وطئ دون
الفخذ وتسبب من الكحال إذن وإنه يفطر من ذرعه القيء و ولو عاد إلى حلقه بغير
إحسان ه خلافا لابي يوسف ولو أعان عمدا أو لم يملأ الفم أو قاء ما لا يفطر به
أو أعان عمدا أفطر ه خلافا لابي يوسف فبلعه بعد انفصاله عن الفم و وإن
أصبح وفي فيه طعام فرماه أو شق رمانة فبلعه مع ريقه بعد مصه أو جرى ريقه
سمسم طعام بعد رميه أو بلع بقية عادة لم يفطر و وإن أمكنه التحفظ منه
من غير مشقة عمدا أفطر عليه ولو كان دون الحمصة م وقال أحمد
رحمه الله من تحجم دما كثيرا أو رعف أحيانا عنده ومن غلبه القيء أهون وإن
نص على حجامة الصائم من مخرج الحاء المهملة في فطن وحجان مع أنه في حكم الظاهر

كذا قبل وجزم به في الرعاية وإن قطر في ذكره فوصل المثانة لم يفطر على ه وس
وقيل لأبي يوسف لعدم المنفذ وإنما خرج البول بحكم كذا لو جرح عميق لم يصل إلى
الجوف وقيل بلى منفذ كمن وضع في فيه ما لم يتحقق بزوله في حلقه وقيل يفطر
إن وصل ما نائه وهي العضو الذي يجتمع فيه البول داخل الجوف فإذا كان لا يستمسك
بوله قيل بثن الرجل بكسر الثاء مهموزا والمرأة مثناة وقال الكسائي يقال
رجل بثن وممثون ومن أصبح جنبا لم يعتسل صح صومه و مع أنه يستحب الغسل
وعليه يحمل نهيه عليه السلام والصحيحان أو أنه منسوخ لان الله تعالى أباح الجماع
وعن الى طلوع الفجر أجيب به ربيعة والشافعي وجماعة ولفعله عليه السلام
متفق عليه وكذا إن أخره لمناخ وأثم و وفي المستوعب يحتمل على الرواية التي
سوى بكفر بترك صلاة إذا ضاق وقت التي بعدها إن سطل إذا ضاق وقت الطهر
قبل غسله وصلاة الفجر كذا قال ومسوق بترك الصلاة ومن ادعى ما ذكره في الرعاية
إن جاء بمن الصلوات وقلنا يكفر بتركها بشرطه بطل صومه وكذا الحائض بطهر
وسوق في الحيض وقيل صح في الحائض بطهر بعد الفجر بمعنى وإن يمضمض أو استنشق
وهل المأمومة كذلك قصد لم يفطر م وإن زاد على المثلث في أحدهما أو بالغ فيه
فوجهان وأحمد صاحب المحرر سطل بالمبالغة للنهي الخاص وعدم تدبر الوصول
تماما لخلاف المحاوز وإنه ظاهر كلام أحمد في المحاوز بمعنى إن بعد وإن يمضمض
أو استنشق لغير طهارة فإن كان لحاسة وحزها فما للوضوء وإن كان عبثا أو لحر أو
عطش كره نص عليه م وفي التطويل الخلاف في الزائد على المثلث وكذا إن غاص
في الماء في غير مسبل مروع أو اشرف أو كان عابثا وقال صاحب المحرر وإن بعله
لغرض صح كالمضمضة المشروعة وإن كان عبثا فوجهان المثلث وقيل صائم يمضمض
إذا اجهد ولا يكره للصائم أن يغتسل للحر قال صاحب المحرر ولأن فيه إزالة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)